

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٧/٢٤٩

## المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

### القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
**عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم**

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الحوامدة

وعضوية القضاة السادة

**محمود البطوش**، حسين السكران، حابس العبداللات، زهير الروسان

المميز: - إبراهيم موسى نعمان العمري / وكيله المحامي عامر القضاة.

المميز ضد: - سعد محمد الحاج موسى الجندي / وكيله المحامي نعمان أبو شنب.

بتاريخ ٢٠١٦/٨/١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١١/٢٢٨٨٠) بتاريخ ٢٠١٢/١/٥ القاضي بإسقاط الاستئناف المقدم للطعن في القرار الصادر عن محكمة بداية حقوق شرق عمان في القضية رقم (٢٠٠٨/١٠٠) بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٢ لعدم دفع فرق الرسم.

وللأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٨ قدم وكيل المميز ضد لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز .

### القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن واقعة الدعوى تشير إلى إقامة المدعى سعد الجندي / وكيله المحامي نعمان أبو شنب الدعوى رقم (٢٠٠٨/١٠٠) لدى محكمة بداية حقوق شرق عمان بمواجهة المدعى عليهم : -

## ما بعد

-٢-

- ١- شركة إبراهيم العمري وشريكه .
- ٢- إبراهيم موسى نعمن العمري .
- ٣- عبير سامي حسن .
- ٤- رائد فوزي محمد .

لأسباب الواردة يلاحتها .

بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٢ قضت المحكمة بإلزام المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بدفع المبلغ المدعى به البالغ (٢١٩٩٧٥) ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومبغا (٥٠٠) دينار بدل أتعاب محامية والفائدة القانونية من تاريخ تقديم الشيكات للوفاء .

لم يصادف القرار قبولاً من المدعى عليه إبراهيم فطعن فيه استئنافاً وقضت محكمة استئناف عمان بقرارها رقم (٢٠١١/٢٢٨٨٠) تاريخ ٢٠١٢/١/٥ بإسقاط الاستئناف لعدم دفع فرق الرسم عملاً بالمادة (١٢٤) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

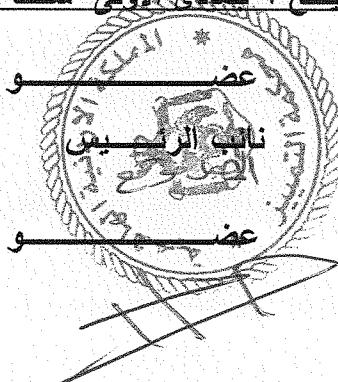
لم يرضِّ المستأنف القرار الاستئنافي فاستدعاى تمييزه .

وفي ذلك نجد إن المميز كان قد تبلغ القرار الاستئنافي بوساطة وكيله في ٢٠١٢/١/٢٩ وتقدم بلائحة التمييز في ٢٠١٦/٨/١ فيكون التمييز مقدماً خارج المدة القانونية.

لذا وتأسِّيَ على ما تقدم نقرر رد التمييز شكلاً .

قراراً صدر تدقيقاً بتاريخ ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ الموافق ٢٠١٧/٢/٦

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو و

عضو و

رئيس الديوان

د. ق. أ. ك.  
م. ز. ب. د.